

قانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٩٤

بشأن تعديل بعض أحكام قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة
الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يستبدل بنص المادة ٨٥ من قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة الصادر
بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ، النص الآتي :

مادة ٨٥ : ينشأ اتحاد عام للجمعيات والمؤسسات الخاصة تكون له الشخصية
الاعتبارية ، ويشكل مجلس إدارته بقرار من رئيس الجمهورية ، ويضم هذا المجلس
ممثلين عن الاتحادات النوعية والاقليمية والجمعيات المركزية والجهات الادارية
المختصة وعدد من المهتمين بالمسائل الاجتماعية .

وينص النظام الداخلي للاتحاد على كيفية إدارته وتنظيم أعماله ، ويصدر بهذا
النظام قرار من وزير الشؤون الاجتماعية .

(المادة الثانية)

يضاف إلى قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة المشار إليه مادة جديدة برقم
٥٠ مكررا ، نصها الآتي :

مادة ٥٠ مكررا : لايجوز الجمع بين عضوية مجلس الادارة وعضوية المجالس
الشعبية المحلية التي تقع في دائرتها الجمعية .

كما لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الادارة والعمل بإحدى الجهات الادارية
المختصة أو غيرها من الجهات العامة التي تتولى الاشراف أو التوجيه أو الرقابة
على الجمعية أو تمويلها .

ومع ذلك ، فيجوز لرئيس مجلس الوزراء أن يرخص لأسباب تتعلق بالمصلحة العامة بالجمع بين عضوية مجلس الإدارة وعضوية المجالس المشار إليها في الفقرة الأولى أو العمل بالجهات المشار إليها في الفقرة الثانية .

ومع عدم الاخلال بالفقرة السابقة يعتبر عضو المجلس الشعبي المحلي أو العامل بإحدى الجهات المشار إليها في الفقرة الثانية متخليا عن عضويته في مجلس إدارة الجمعية من تاريخ ثبوت عضوية مجلس الإدارة له ، وعلى الجمعيات القائمة أن توفق أوضاع مجالس إدارتها وفقا لأحكام هذه المادة خلال فترة لاتجاوز ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٣ ذى الحجة سنة ١٤١٤ هـ

(الموافق ١٤ مايو سنة ١٩٩٤ م) .

حسنى مبارك